



نخيل نيوز / العراق

اعلنت اللجنة المالية النيابية، اليوم السبت، ان الموازنة ستكون جاهزة لتسلم إلى رئاسة البرلمان لغرض التصويت عليها، بعد إكمال بعض المناقشات بالجوانب المالية وتعديل الجداول.

و قال عضو اللجنة معين الكاظمي، في تصريح صحفي ، إنه "تم التصويت على حصة الإقليم في الموازنة في المادتين 13 و 14 بعد إجراء تعديل على نسخة الموازنة المرسلة من الحكومة، رغم اعتراض كتلة الحزب الديمقراطي الكوردستاني"، مبينا أنه "بذلك تكون اللجنة أكملت جميع مواد الموازنة الـ 67، واليوم السبت يتم إكمال بعض المناقشات بالجوانب المالية وتعديل الجداول، وستكون الموازنة جاهزة لتسلم إلى رئاسة البرلمان لغرض التصويت عليها".

وأضاف الكاظمي، أنه "لا يوجد تعديل على حصة الإقليم في الموازنة، وبقيت كما جاءت من الحكومة 12.67 %"، لافتا الى أن "التعديل أضيف على سيناريو توزيع تصدير النفط من الإقليم، وهو أن العراق لديه حصة تصدير 3 ملايين ونصف المليون برميل يوميا من النفط، فأصبحت حصة الإقليم 400 ألف برميل وباقي المحافظات تصدر 3 ملايين و100 ألف برميل".

واوضح، أن "توقيع عقود النفط مع الشركات تقوم بها وزارة النفط العراقية وليست حكومة الإقليم، وهذا ما تم تثبيته من قبل المحكمة الاتحادية ولجنة التحكيم في باريس"، متابعا أن "إيرادات النفط من الشركات الأربع العاملة في الإقليم ستودع في حساب البنك المركزي باسم وزارة المالية، وسيخول رئيس الوزراء الاتحادي رئيس وزراء الإقليم بالصرف، كما تحول

نخيل نيوز

حصة الإقليم إلى حساب البنك الذي تقدمه حكومة الإقليم".

وبين الكاظمي، أنه "تمت إضافة فقرة وهي أنه لا يحق للإقليم تصدير النفط من آبار نينوى أو كركوك ومواد أخرى تضبط الحسابات مع الإقليم، كما أن هناك نصوصا تخص الإيرادات غير النفطية وتسليمها للحكومة الاتحادية"، مضيفاً أن "هناك مادة أخرى تتعلق بالمبالغ التي كانت تستقطعها حكومة الإقليم من رواتب موظفيها كادخار إجباري، فتم تضمين القانون مادة تجبر حكومة الإقليم تسديد هذا الادخار وإعادته إلى الموظفين ونسبته 10 % من الراتب شهرياً، لحين استكمال موظفي الإقليم استحقاقاتهم من الادخار الإجباري الذي مورس عليهم خلال الفترة السابقة".

إلى ذلك، أشار عضو اللجنة، جمال كوجر، إلى أنه "يمكن أن تسلم الموازنة لرئاسة البرلمان غداً الأحد، لأن هنالك فقرات لم تكمل بعد وهي المناقشات والجدول وقضية بعض الفقرات الإضافية والتصويت بالمجمل على الموازنة داخل اللجنة".

ويوم امس الجمعة، أعلنت اللجنة المالية النيابية، الإنتهاء من التصويت على أهم معضلة في الموازنة الاتحادية ألا وهي حصة الإقليم رغم اعتراض الحزب الديمقراطي الكردستاني، و لم يتبق للجنة إلا بعض الفقرات البسيطة في الجداول و المناقشات والتي تحتاج إلى قرابة 24 ساعة، ومن المرجح أن تسلم اللجنة المالية مشروع الموازنة إلى رئاسة مجلس النواب غداً الأحد ، ليُدْرَج على جدول الأعمال.